

Distr.: General  
16 March 2007  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

البند ١٤٤ (ب) من جدول الأعمال

تمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

تمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦  
إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

## تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

(دولارات الولايات المتحدة)

٩٣ ٥٢٦ ٢٠٠	الاعتماد الأولي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧
٢٥٧ ٣٤٠ ٤٠٠	سلطة الالتزام المأذون بها للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧
٣٥٠ ٨٦٦ ٦٠٠	التمويل الإجمالي المعتمد للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧
٥٢٢ ٧٥٣ ٢٠٠	الميزانية المنقحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧
٤٩٦ ٦١٥ ٥٠٠	توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧

## أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن تمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/61/766). واجتمعت اللجنة الاستشارية أثناء نظرها في التقرير، مع نائب قائد القوة وغيره من ممثلي الأمين العام الذين قدموا إليها معلومات إضافية.

٢ - وكان مجلس الأمن قد قرر، في قراره ١٧٠١ (٢٠٠٦)، كي يتسنى تكميل وتعزيز القوة من حيث العدد والمعدات والولاية ونطاق العمليات، أن يأذن بزيادة حجم قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان إلى حد أقصى قوامه ١٥ ٠٠٠ جندي. وفي نفس القرار، مدد المجلس



ولاية القوة حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧، وقرر أن تتولى القوة، إضافة إلى تنفيذ ولايتها بموجب القرارين ٤٢٥ و ٤٢٦ (١٩٧٨)، مهام رصد وقف الأعمال القتالية، ومرافقة ودعم القوات المسلحة اللبنانية في أثناء انتشارها في جميع أرجاء الجنوب، ومساعدة حكومة لبنان في تأمين حدوده وغيرها من نقاط الدخول.

٣ - ويتضمن تقرير الأمين العام ميزانية منقحة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، تصل إلى مبلغ ٢٠٠ ٧٥٣ ٥٢٢ دولار لمواصلة البعثة وتوسيعها. وتغطي الميزانية تكاليف النشر المتدرج لـ ١٤ ٧٩٠ من أفراد الوحدات العسكرية، و ٦٠٤ من الموظفين الدوليين، و ٦٩٦ من الموظفين الوطنيين، بما في ذلك ٢٣ من الضباط الوطنيين. وتحل هذه الميزانية محل الميزانية الأصلية لنفس الفترة، التي وردت في تقرير الأمين العام المؤرخ ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (A/60/642).

٤ - وكانت الجمعية العامة قد قررت، في قرارها ٢٧٨/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أن تعتمد مبلغا قدره ٢٠٠ ٥٢٦ ٩٣ دولار للإنفاق على القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، ومبلغ ٣ ٣٤٨ ٠٠٠ دولار لحساب دعم عمليات حفظ السلام، ومبلغ ٧٠٥ ٤٠٠ دولار لقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات. وفي ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، تلقت اللجنة الاستشارية طلبا بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ٥٠ مليون دولار لتغطية الخطوات التحضيرية الشديدة الإلحاح والأساسية لتوسيع القوة، وبخاصة سرعة نشر القوات الإضافية ومعداتها، عملا بقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد وافقت اللجنة الاستشارية على ذلك.

٥ - وفي القرار ٢٥٠/٦١ أذنت الجمعية العامة للأمين العام بالدخول في التزامات لا يزيد إجماليها عن ٤٠٠ ٣٤٠ ٢٥٧ دولار لتوسيع القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧، تتضمن مبلغ ٥٠ مليون دولار الذي أذنت به اللجنة الاستشارية من قبل وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ - وإضافة إلى مبلغ ٦٠٠ ٥٧٩ ٩٧ دولار المعتمد بالفعل للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. بموجب القرار ٢٧٨/٦٠. وفي نفس القرار، قررت الجمعية العامة توزيع مبلغ ٤٠٠ ٣٤٠ ٢٥٧ دولار فيما بين الدول الأعضاء.

## ثانياً - تقرير الأداء المالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

٦ - أُبلغت اللجنة بتأخير إعداد وتقديم تقرير الأداء المالي لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، نظراً للانشغال بصورة ملحة ومتوالية في إعداد طلب الأمين العام تمويل القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧ (A/61/588)، وهو ما كان محل النظر في الجزء الرئيسي من دورة الجمعية العامة الحادية والستين، وكذلك الميزانية الجديدة المقترحة للقوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/61/766). وتم إبلاغ اللجنة بأن تقرير أداء القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ سيقدم مع الميزانية المقترحة للقوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

## ثالثاً - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

٧ - تم إبلاغ اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بالنفقات الحالية والمسقطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وحتى ٥ آذار/مارس ٢٠٠٧، بلغت النفقات ٢٢٧,٤ مليون دولار، تتضمن التزامات بمبلغ ١٧٠,١ مليون دولار، أو ٧٤,٨ في المائة، ومدفوعات بمبلغ ٥٧,٣ مليون دولار، أو ٢٥,٢ في المائة. ويمثل مجموع النفقات البالغ ٢٢٧,٤ مليون دولار حوالي ٦٥ في المائة، بالمقارنة بالتمويل المعتمد البالغ ٣٥٠,٩ مليون دولار لفترة مالية اكتمل أكثر من ٩٠ في المائة منها. وتلاحظ اللجنة أن النفقات البالغة ٢٩٥,٣ مليون دولار المسقطة للفترة من ٦ آذار/مارس إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ تعادل تماماً الرصيد غير المنفق المتوخى البالغ ٢٩٥,٣ مليون دولار (انظر أيضاً الفقرة ٩ أدناه). ويتضمن المرفق الأول المعلومات المقدمة للجنة عن نشر أفراد القوة حتى ٥ آذار/مارس ٢٠٠٧.

## رابعاً - الميزانية المنقحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

٨ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاحتياجات المقترحة من الموارد، التي تبلغ ٥٢٢,٨ مليون دولار، ترتبط بالأهداف المتوخاة من القوة من خلال أطر الميزنة القائمة على النتائج، مجمعة حسب عنصري العمليات والدعم. وترد الموارد البشرية المقترحة حسب فرادى العناصر، باستثناء عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة، والذي يمكن عزوه إلى البعثة ككل.

٩ - وتسلم اللجنة بأن الولاية الموسعة للقوة وازدياد حجم عملياتها يتطلبان زيادة في عنصري المهام الموضوعية والدعم للقوة. وفي ضوء توقيت عرض الميزانية المنقحة للقوة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والنظر فيها، ليس من المرجح أن يكون في الإمكان تحقيق الملاك المقترح للقوة لتلك الفترة، أو أن يتم استغلال تكاليف العمليات المرتبطة بذلك استغلالاً كاملاً خلال فترة الميزانية التي تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وأبلغت اللجنة بأنه حتى ٥ آذار/مارس، لم يستغل سوى أقل من ٣٠ في المائة (١,٦١ مليون دولار) من الاعتماد الإجمالي البالغ ٢١٥,٩ مليون دولار المرصود لتكاليف العمليات. وتوصي اللجنة بتخفيض الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ بنسبة ٥ في المائة. وإذا ما اتضح أن الاعتمادات غير كافية، يتم الإبلاغ عن الاحتياجات الجديدة في سياق تقرير الأداء.

١٠ - وترى اللجنة الاستشارية في الميزانية المقترحة وغيرها من عروض الميزانية نزوعاً إلى التشديد على الاحتياجات من الموارد دون تقديم توضيح أو تبرير كامل لها. وتتوقع اللجنة أن تقدم مقترحات الأمين العام للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ تحليلاً للقدرة المطلوبة من أجل الاضطلاع بأنشطة البعثة التي صدر بها تكليف. ولن تبدي اللجنة الآن اعتراضات على هيكل الملاك الوظيفي المقترح للقوة ككل، ولكن سيكون لها ملاحظات وتوصيات محددة في هذا الشأن. وستعاود اللجنة نظرها في هيكل الملاك الوظيفي للقوة في سياق استعراضها لميزانية القوة عن الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وفي ضوء ما قد يُقدم من معلومات وإيضاحات إضافية استجابة للطلبات الواردة في التقرير.

## ألف - توصيات بشأن الاحتياجات من الموظفين

### ١ - مكتب الرقابة الإقليمي وفريق السلوك والانضباط

١١ - لم يكن بإمكان اللجنة الاستشارية تأكيد ما إذا كانت مخاطر العمليات وتعقيدها قد روعيت بالكامل في تقدير الاحتياجات من الموظفين لمكتب الرقابة الإقليمي التابع للقوة. وتشير اللجنة في هذا الصدد إلى أن مجلس مراجعي الحسابات لاحظ في تقريره المتعلق بحسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عن الفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥<sup>(١)</sup> أنه لم يستند في توزيع مراجعي الحسابات المقيمين على البعثات إلا إلى مستويات الإنفاق، في حين لم تؤخذ في الاعتبار بشكل كامل لدى نشر الموارد عوامل من قبيل مخاطر

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الستون، الملحق رقم ٥ والتصويب (A/60/5 (Vol.II) و Corr.1)، الفصل الثاني.

العمليات وطابعها المعقد. واللجنة على ثقة من أن الموارد من الموظفين لمكتب الرقابة الإقليمي للقوة سيجري تبريرها لفترة الميزانية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ استناداً إلى تحليل مخاطر العمليات وطابعها المعقد. وفي ذلك السياق، أبلغت اللجنة بأنه لم تُثر في القوة حتى الآن أي مشاكل تتعلق بسلوك الموظفين. وتوصي اللجنة باستعراض الملاك الوظيفي لفريق السلوك والانضباط على أساس عبء العمل. واللجنة على ثقة من أن مشروع الميزانية المقبل سيتضمن نتائج ذلك الاستعراض.

## ٢ - الخلية العسكرية الاستراتيجية

١٢ - فيما يتعلق بالخلية العسكرية الاستراتيجية في مقر الأمم المتحدة التي ستتألف من أربع وظائف ممول في إطار المساعدة المؤقتة العامة (وظيفة برتبة مد-٢، ووظيفة برتبة مد-١، ووظيفتان من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) و ٢٩ ضابطاً من ضباط الأركان، تشير اللجنة الاستشارية إلى ملاحظتها بأنه ينبغي ألا تُحمّل تكاليف توفير احتياجات الدعم في المقر على ميزانيات عمليات حفظ السلام، ولو بصفة مؤقتة (انظر A/61/616، الفقرة ١٣). كما تشير اللجنة إلى ما ذكره الأمين العام في تقريره إلى مجلس الأمن من أن خلية عسكرية مكرسة للقوة ستعتمد على الموارد الموجودة لدى الشعبة العسكرية (S/2006/670، الفقرة ٣٩). وتلاحظ اللجنة احتمال وجود عدم اتساق بين ذلك التقرير ووثيقة الميزانية (A/61/766).

## ٣ - العناصر: العمليات والدعم

١٣ - يُقترح في إطار العنصر ١، العمليات، ما مجموعه ٦١ وظيفة، تعكس زيادة قدرها ٣٦ وظيفة دولية و ٢١ وظيفة وطنية. وتشمل الاحتياجات المقترحة من الموظفين في إطار العنصر ٢، الدعم، ما مجموعه ١٠٢٨ وظيفة و ١٨٠ وظيفة في إطار المساعدة المؤقتة العامة (سبع وظائف لفريق السلوك والانضباط و ١٧٣ للمترجمين الشفويين في الوحدات العسكرية). الأمر الذي ينطوي على زيادة قدرها ٢٤٧ وظيفة وخمس وظائف في إطار المساعدة المؤقتة العامة في فئة الموظفين الدوليين، و ٣٣٥ وظيفة و ١٧٥ وظيفة في إطار المساعدة المؤقتة العامة في فئة الموظفين الوطنيين.

١٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية في استعراضها لهذه المقترحات أن عنصر الدعم يغطي ٢٤٧ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية. وتُذكر اللجنة برأيها القائل بوجود حاجة إلى استخدام الموظفين الوطنيين في عمليات حفظ السلام بقدر أكبر، حيثما كان ذلك ملائماً ومجدياً. وفي هذا السياق، تطلب اللجنة إجراء استعراض لمعرفة أي من المهام المقترح

حاليا أن يؤديها موظفو الخدمة الميدانية يمكن أن يقوم بها الموظفون الوطنيون على نحو مناسب. وبالإضافة إلى ذلك، توصي اللجنة بإجراء استعراض لمعرفة أي من المهام المقترح حاليا أن يؤديها الموظفون الدوليون من الفئة الفنية يمكن أن يقوم بها الموظفون الوطنيون على نحو مناسب. وتتوقع اللجنة أن ترد نتائج هذين الاستعراضين في الميزانية المقترحة للقوة في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

١٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن كل من مكثي الاتصال خارج الناقورة سيتلقى الدعم من موظفي قسم الشؤون المالية لغرض اعتماد المدفوعات للأفراد في القطاعين ومكثي الاتصال وتسديدها. واللجنة على ثقة من أن ميزانية الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ستضمن معلومات مفصلة عما يقدمه موظفو قسم الشؤون المالية من دعم للموظفين في القطاعين ومكثي الاتصال.

١٦ - وترى اللجنة الاستشارية أنه من الصعب تحليل مسؤوليات المكاتب الإدارية للقطاعين حيث أن صلتها بما يؤدي من مهام إدارية في المقر بالناقورة، أو بالدعم الذي يقدمه موظفو قسم الشؤون المالية للأفراد في القطاعين وفي مكثي الاتصال خارج الناقورة غير واضحة (انظر الفقرة ١٥). وتطلب اللجنة توضيح ذلك في الميزانية المقبلة للقوة.

## باء - الاحتياجات من الموارد

### ١ - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

١٧ - تغطي الاحتياجات المقدرة بمبلغ ٢٦٥,٧ مليون دولار تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، تسديد تكاليف القوات بالمعدلات الموحدة، ونشر أفراد الوحدات العسكرية وسفرهم لأغراض التناوب والإعادة إلى الوطن، والبدلات الترويحية واليومية بالمعدلات الموحدة، وحصص الإعاشة، وسداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، وما يتصل بذلك من تكاليف الشحن استنادا إلى النشر التدريجي لما عدده ١٤ ٧٩٠ جنديا بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وتشمل الاحتياجات بدل الإقامة اليومي لما عدده ٢٩ من ضباط الأركان العسكريين المقرر تمرركزهم في الخلية العسكرية الاستراتيجية في المقر. وقد استند في تقدير الاحتياجات إلى النشر الفعلي للأفراد العسكريين في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وأخذ في الحسبان مُعامل تأخر في النشر حُدد للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ بنسبة ٥ في المائة.

## ٢ - الموظفون الدوليون

١٨ - ستغطي الاحتياجات المقدرة بمبلغ ٢٢,٩ مليون دولار تحت بند الموظفين الدوليين ما مجموعه ٤٠٦ وظائف دولية، تشمل ١١٩ وظيفة معتمدة في السابق و ٢٨٧ وظيفة إضافية (انظر A/61/766، الفقرة ٦١). ويعكس التقدير عامل تأخر في التوظيف نسبته ٢٠ في المائة لما عدده ١١٩ وظيفة مأذون بها في السابق للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وعامل تأخر في التوظيف نسبته ٤٠ في المائة لما عدده ٢٨٧ موظفاً إضافياً مقترحاً للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

## ٣ - الموظفون الوطنيون

١٩ - تعكس التكلفة المقدرة بمبلغ ١٨,٢ مليون دولار تحت بند الموظفين الوطنيين الاحتياجات بالنسبة للملاك الوظيفي المقترح البالغ ٦٩٦ وظيفة وطنية، تتألف من ٣٣٩ وظيفة معتمدة في السابق و ٣٥٧ وظيفة إضافية. وقد روعي في تقدير الاحتياجات من الموارد النشر الفعلي للموظفين الوطنيين في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ ونشرهم التدريجي في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ويعكس التقدير مُعامل تأخر في التوظيف نسبته ١٠ في المائة يتصل بوظيفتين مأذون بهما في السابق لموظفين وطنيين من الفئة الفنية، ومُعامل تأخر في التوظيف نسبته ٢٠ في المائة يتصل بما عدده ٣٣٧ وظيفة معتمدة في السابق لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة وذلك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وعامل تأخر في التوظيف نسبته ٤٠ في المائة يتعلق بما عدده ٣٥٧ وظيفة إضافية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وتذكر اللجنة الاستشارية بوجهة نظرها المتعلقة بمستوى رتب الموظفين الوطنيين المستخدم في حساب تقديرات التكاليف (انظر A/61/616، الفقرة ١٩) وتلاحظ أن التقديرات المقترحة تستند إلى الرتبة خ ع-٥/الدرجة ٥ للوظائف الوطنية من فئة الخدمات العامة، ورتبة موظف وطني من الفئة الفنية (بيروت)/الدرجة ٥ للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية وذلك بالنسبة للوظائف المعتمدة في السابق، و خ ع-٤/الدرجة ١ للوظائف الوطنية الإضافية من فئة الخدمات العامة، ورتبة موظف وطني من الفئة الفنية (بيروت)/الدرجة ١ للموظفين الوطنيين الإضافيين من الفئة الفنية.

#### ٤ - المساعدة المؤقتة العامة

٢٠ - تعكس الاحتياجات المقدرة بمبلغ ٨٠٠ ٩٧٢ ٣ دولار في إطار المساعدة المؤقتة العامة، على النحو المشار إليه في الفقرة ٦٧ من مشروع الميزانية، تكلفة ما مجموعه ١٩٥ وظيفة مؤقتة، تتألف من ٤ وظائف في الخلية العسكرية الاستراتيجية بالمقر، و ٧ وظائف لفريق السلوك والانضباط، و ١١ وظيفة لمكتب الرقابة الإقليمي، و ١٧٣ وظيفة لترجمين شفويين لدعم الوحدات العسكرية. كما تشمل الاحتياجات المقدرة الرسوم الفعلية المتعلقة بنشر ما قد يصل عدده إلى ١٢ وظيفة احتياطية في الميدان للفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه باستثناء الوظائف الأربع في الخلية العسكرية الاستراتيجية، طبق مُعامل تأخر في التوظيف نسبته ٤٠ في المائة في حساب تكاليف الوظائف المؤقتة البالغ عددها ١٩١ وظيفة.

#### ٥ - تكاليف التشغيل

٢١ - رُصد اعتماد قدره ٨٦,٥ مليون دولار تحت بند المرافق والهياكل الأساسية لأعمال توسيع المقر الحالي للقوة ونقله وبنائه وتحديد وصيانته، وبناء المقر الجديد للقوة في صور، ومقار ٤ كتاب، و ٢٠ موقعا جديدا للمعسكرات، فضلا عن حفر آبار مياه في ١٠ مواقع. ويشمل المجموع تكاليف استئجار حيز المكاتب في نيويورك من أجل الخلية العسكرية الاستراتيجية (٤ وظائف مدنية مؤقتة و ٢٩ ضابطا من ضباط الأركان العسكريين).

٢٢ - وفيما يتعلق بالاحتياجات المقدرة تحت بند المرافق والهياكل الأساسية، تُذكر اللجنة الاستشارية بأنها كانت قد حذرت من الدخول في مشاريع التشييد الموسعة وطويلة الأجل في منطقة عمل القوة، ومن الدخول في التزامات لاستئجار حيز مكاتب قد لا يكون مطلوبا في المستقبل على النطاق المتوقع حينذاك (انظر A/61/616، الفقرة ٢١). وأوصت اللجنة بدراسة جميع الخيارات المناسبة بالتعاون مع السلطات اللبنانية. وكما جاء في وثيقة الميزانية، دخلت القوة في مناقشات مع السلطات اللبنانية بشأن تلك المسائل. واللجنة على ثقة من أن نتائج المناقشات ستعكس في ميزانية الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

٢٣ - وتعكس الاحتياجات المقدرة بمبلغ ١٦,٨ مليون دولار تحت بند النقل البري، زيادة في أسطول المركبات من ٦٩٩ إلى ٨٢٢ مركبة، واستبدال المركبات القديمة و/أو المعطوبة، وشراء مركبات إضافية، وتكاليف الشحن المتصلة بنقل المركبات من بعثات أخرى. كما تشمل تقديرات التكاليف الاحتياجات تحت بند أعمال الإصلاح والصيانة، وتأمين



المسؤولية قبل الغير والبترين ووقود الديزل، بما في ذلك تغطية احتياجات القوات المسلحة اللبنانية من الوقود بحد أقصى قدره ٧٥٠ ٠٠٠ دولار.

٢٤ - وكما جاء في وثيقة الميزانية، تعكس التكلفة المقدرة بمبلغ ٥٣,١ مليون دولار تحت بند النقل البحري، الاحتياجات المتعلقة بالعمليات البحرية من أجل تقديم المساعدة لحكومة لبنان في ضمان أمن حدوده البحرية. وستتألف فرقة العمل البحرية التابعة للقوة من أسطول بحري مكوّن من ٤ فرقاطات، و ١٠ زوارق دورية، وسفينة دعم، وزورق دورية سريع/سفينة دعم تقدّمها البلدان المساهمة بقوات في إطار ترتيبات طلب التوريد. ويشمل الاعتماد الاحتياجات المتعلقة بتشغيل ٧ طائرات عمودية ملحقّة بسفن فرقة العمل البحرية. وأبلغت اللجنة الاستشارية لدى الاستفسار، أنه بموجب أحكام قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، طلبت حكومة لبنان المساعدة من القوة في مراقبة المياه الإقليمية اللبنانية وتنظيم دوريات فيها. وبما أن فرقة العمل البحرية قد أنشئت على هذا الأساس، لم يكن من الضروري وجود ملحق لاتفاق مركز القوات القائم.

٢٥ - وتم أيضا إبلاغ اللجنة الاستشارية بناء على طلبها بالرسوم الشهرية لكل سفينة بحرية، ورسوم كل ساعة بالنسبة للطائرات العمودية الملحقّة بسفن فرقة العمل البحرية. والرسوم الشهرية كالتالي: فرقاطة، ٦٩٧ ٥٠٠ دولار؛ سفينة تموين الأسطول ٣٨١ ٣٠٠ دولار؛ زورق دورية سريع/سفينة دعم ٢٩١ ٤٠٠ دولار؛ زورق دورية سريع ٢٢٠ ١٠٠ دولار؛ سفينة حراسة صغيرة ٣٢٢ ٤٠٠. وتبلغ رسوم الطائرة العمودية ١ ٥٠٠ دولار لكل ساعة طيران بحد أقصى قدره ٤٠ ساعة طيران في الشهر.

٢٦ - ورُصد اعتماد قدره ٢١١ ٤٠٠ دولار لمشاريع الأثر السريع، التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات العاجلة المتصلة بإصلاح الهياكل الأساسية والخدمات العامة الضرورية في جنوب لبنان، بما في ذلك: (أ) إصلاح مرافق الطاقة والمياه و/أو تحسينها؛ (ب) وترميم مباني المدارس وتوفير الأثاث و/أو المواد المدرسية الأساسية؛ (ج) وإصلاح وترميم الملاجئ الواقعة للمجتمعات المحلية في القرى؛ (د) وإصلاح المستشفيات و/أو مرافق الطبية وتوفير المعدات واللوازم الطبية الأساسية.

٢٧ - وفيما يتعلق بما طلبته الجمعية العامة من أن يتناول الأمين العام بمزيد من التفصيل الأساس المنطقي للتدابير الاستثنائية لكفالة المرونة في تطبيق العمليات الإدارية وحالة هذه التدابير، زُودت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بمعلومات إضافية عن تلك المسألة، ترد في المرفق الثاني.

## خامسا - الاستنتاجات

٢٨ - تتضمن الفقرة ٨٧ من وثيقة الميزانية الإجراءات التي ستتخذها الجمعية العامة فيما يتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وفي ضوء ما سبق إبداءه من تعليقات وملاحظات، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الاحتياجات التقديرية للميزانية من ٢٠٠ ٧٥٣ ٥٢٢ دولار إلى ٥٠٠ ٦١٥ ٤٩٦ دولار.

### الوثائق

- الميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/60/642 و Corr.1)
- الميزانية المنقحة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/61/766)
- تقرير الأمين العام عن تمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧ (A/61/588)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧ (A/61/616)
- قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٧٨ و ٦١/٢٥٠ بشأن تمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
- قرارات مجلس الأمن ١٦١٤ (٢٠٠٥)، و ١٦٥٥ (٢٠٠٦)، و ١٧٠١ (٢٠٠٦)

## المرفق الأول

## نشر موظفي قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ٢٠٠٦-٢٠٠٧

(في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٧)

الفئة	٢٠٠٦												٢٠٠٧	
	ماأذن به/مقترح	تموز/ آب	أيلول/ سبتمبر	أيلول/ الأول	تشرين الأول/ الثاني	تشرين الأول/ الثاني	كانون الأول/ الثاني	كانون الأول/ الثاني	كانون الأول/ الثاني	كانون الأول/ الثاني	كانون الأول/ الثاني	كانون الأول/ الثاني	كانون الأول/ الثاني	كانون الأول/ الثاني
	يوليه	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	أذار/ مارس	أيار/ مايو	يونيه	حزيران/ المتوسط	
<b>الأفراد العسكريون</b>														
المراقبون العسكريون	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
ضباط الأركان	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الوحدات العسكرية	١٥ ٠٠٠	١٩ ٨٩	٢ ٢١٩	٥ ٤٣٥	٩ ٢٤٧	١٠ ٨٨٧	١٠ ٩٥٥	١٢ ١٢٨	١٣ ٢٠٠	١٣ ٢١٠	١٣ ٢١٠	١٤ ٧٩٠	١٠ ٠٤٠	—
معدل الشغور (نسبة مئوية)	٨٧	٨٥	٦٤	٣٨	٢٧	٢٧	٢٧	١٩	١٢	١٢	١٢	١	٣٣	—
<b>مجموع الأفراد العسكريين</b>	١٥ ٠٠٠	١٩ ٨٩	٢ ٢١٩	٥ ٤٣٥	٩ ٢٤٧	١٠ ٨٨٧	١٠ ٩٥٥	١٢ ١٢٨	١٣ ٢٠٠	١٣ ٢١٠	١٣ ٢١٠	١٤ ٧٩٠	١٠ ٠٤٠	—
<b>الموظفون المدنيون</b>														
<b>الموظفون الدوليون</b>														
<b>الفئة الفنية وما فوقها</b>														
وكيل الأمين العام	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
أمين عام مساعد	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
مد - ٢	٣	—	—	—	—	—	١	٣	٣	٣	٣	٣	٣	١
مد - ١	٤	٢	٢	٢	٢	٢	١	٤	٣	٣	٣	٤	٣	١
ف - ٥	٢١	٢	١	١	١	٣	٤	١٤	١٦	١٦	١٦	٢١	٨	—
ف - ٤	٤٠	٨	٩	٩	٧	١٠	١٣	١٥	١٦	١٦	٢٥	٤٠	١٥	—
ف - ٣	٤٨	٨	٧	٨	٨	١١	١٧	١٩	٢٠	٢٠	٣٢	٤٨	١٨	—
ف - ٢/١	١٢	١	١	١	١	١	٣	٤	٥	٧	١٠	١٢	٤	—
<b>المجموع الفرعي</b>	١٢٩	٢٢	٢٢	٢٢	٢٠	٢٨	٤٠	٥٩	٦٤	٧١	٩٣	١٢٩	٤٩	—

الفئة	٢٠٠٦													٢٠٠٧				
	مأذون به/مقترح	يولييه	أغسطس	أيلول/ سبتمبر	أيلول/ أكتوبر	تشرين الأول/ أكتوبر	تشرين الثاني/ نوفمبر	كانون الأول/ ديسمبر	كانون الثاني/ يناير	الثاني/ في ٥ مارس	آذار/ مارس	نيسان/ أبريل	أيار/ مايو	حزيران/ يونيو	المتوسط			
فئة الخدمات العامة وما يتصل بها من فئات																		
الخدمة الميدانية	٢٥٤	٦١	٦١	٦١	٦١	٦٣	٧١	١٠٣	١٢٤	١٤٠	١٥٠	١٨٠	٢٥٤	١١١				
الرتب الرئيسية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—				
الرتب الأخرى	٢٣	١٩	١٩	١٧	١٧	١٦	١٦	٢٣	٢١	٢١	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣				
خدمات الأمن	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—				
المجموع الفرعي	٢٧٧	٨٠	٨٠	٧٨	٧٨	٧٩	٨٧	١٢٦	١٤٥	١٦١	١٧٣	٢٠٣	٢٧٧	١٣١				
مجموع الموظفين الدوليين	٤٠٦	١٠٢	١٠١	١٠٠	١٠٠	٩٩	١١٥	١٦٦	٢٠٤	٢٢٥	٢٤٤	٢٩٦	٤٠٦	١٨٠				
معدل الشغور (نسبة مئوية)	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٦	٧٢	٥٩	٥٠	٤٥	٤٠	٢٧	—	٥٦				
الموظفون الوطنيون																		
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	٢٣	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٦	١٠	٢٣	٥			
الموظفون المحليون من فئة الخدمات العامة	٦٧٣	٣٠٣	٢٩٩	٢٩٩	٢٩٩	٣٠١	٣٠٥	٣٠٤	٣٠٧	٣٠٦	٤٠٠	٤٢٥	٤٥٠	٦٧٣	٣٦٤			
مجموع الموظفين الوطنيين	٦٩٦	٣٠٥	٣٠١	٣٠١	٣٠١	٣٠٣	٣٠٧	٣٠٦	٣٠٩	٣٠٨	٤٠٢	٤٣١	٤٦٠	٦٩٦	٣٦٩			
معدل الشغور (نسبة مئوية)	٥٦	٥٦	٥٧	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٣٨	٣٤	—	٤٧			
المساعدة العامة المؤقتة <sup>(١)</sup>																		
مد - ٢	١																	
مد - ١	١																	
ف - ٥	٢																	
ف - ٤	٥																	
ف - ٣	٣																	
ف - ٢/١	١																	
الخدمة الميدانية	١																	

الفئة	٢٠٠٦													٢٠٠٧				
	مأذون به/مقترح	تموز/ آب	أيلول/ سبتمبر	أيلول/ أكتوبر	تشرين الأول/ نوفمبر	تشرين الثاني/ ديسمبر	كانون الأول/ كانون الثاني/ يناير	كانون الثاني/ في ٥ مارس	آذار/ مارس	نيسان/ أبريل	أيار/ مايو	حزيران/ يونيو	المتوسط					
الخدمات العامة (الرتب الأخرى)	٤			٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٤	٢					
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	١												—					
الموظفون المحليون من فئة الخدمات العامة	١٧٦								١٠٠	١٥٠	١٧٣	١٧٣	١٤٩					
مجموع الوظائف المؤقتة	١٩٥	—	٢	٤	٤	٤	٤	٤	١٠٤	١٥٤	١٧٧	١٩١	٥٤					
معدل الشغور (نسبة مئوية)	١٠٠	١٠٠	٩٩	٩٨	٩٨	٩٨	٩٨	٩٨	٩٨	٤٧	٢١	٩	٧٢					
مجموع الموظفين المدنيين																		
المبالغ الفعلية	١ ٢٩٧	٤٠٧	٤٠٢	٤٠٣	٤٠٧	٤١٠	٤٢٥	٤٧٩	٥١٦	٧٣١	٨٢٩	٩٣٣	١ ٢٩٣	٦٠٣				
معدل الشغور (نسبة مئوية)	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٨	٦٧	٦٣	٦٠	٤٤	٣٦	٢٨	٠	٥٤					

(١) تشمل الخلية العسكرية الاستراتيجية، ومكتب الرقابة المقيم، وفريق السلوك والانضباط، والمترجمون الفوريون.

## المرفق الثاني

## المرونة في تسيير العمليات الإدارية في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

## العملية الإدارية

## الإجراءات المتخذة

- إعفاء جميع الدول الأعضاء من وجوب الإخطار في ظرف شهرين بالموظفين المقدمين للعمل دون مقابل، وذلك كاستثناء من الأمر الإداري ST/AI/1999/6، بغرض إفساح المجال للبلدان المساهمة حالياً بقوات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والبلدان المحتمل أن تساهم فيها كي تساعد في توفير المخططيين العسكريين الذين تشتد الحاجة إليهم.
- إعادة انتداب الموظفين فوراً ودون الإعلان عن الوظائف، مع الإبقاء، عند الاقتضاء، على السلط المفوضة حالياً، ريثما تنتهي عملية التعيين بموجب نشرة الأمين العام ST/SGB/2005/7.
- أعيد انتداب ثمانية وأربعين موظفاً من مختلف بعثات حفظ السلام، ومُنحوا تعيينات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وعلى الرغم من عدم اختيار أولئك الموظفين على أساس وظائف معين عنها تحديداً لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، فإن اختيارهم جرى على أساس تنافسي بين المرشحين في إطار الإعلانات العامة عن الشواغر في المهام الوظيفية ذات الصلة.
- وفي الوقت الراهن، هناك حالة واحدة فقط سيستخدم فيها تفويض السلطة القوائم ريثما تكتمل عملية التعيين بموجب نشرة الأمين العام ST/SGB/2005/7. وتخص هذه الحالة إعادة انتداب رئيس خدمات الدعم المتكاملة الوافد من الوظيفة نفسها في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.
- تجاوز سبعة عشر موظفاً الفترة المحددة بثلاثة أشهر، وكان ذلك أساساً في مجالات اللوجستيات (الهندسة، والإمدادات، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وإدارة الأصول).
- طبقت هذه العملية فيما يتعلق بالحصص الغذائية إلى حين بداية سريان العقد الجديد للمقر في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، مع مراعاة الزيادة في الحد الأقصى.
- لم يطبق هذا الحكم. إلا أن البعثة أبرمت عقوداً بشأن النقل الداخلي على أساس الموافقة عليها بأثر رجعي جزئياً بغرض كفالة نشر القوات دون تأخير بغير داع. ولا تزال هذه الحالة معروضة في الوقت الراهن على لجنة العقود بالمقر لاستعراضها.
- بإستثناء البلدان التي كانت تساهم بقوات قبل اندلاع الصراع، نشرت جميع البلدان الجديدة المساهمة بقوات قواتها قبل توقيع مذكرات التفاهم. وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧، تم توقيع ست مذكرات تفاهم، وقدمت مذكرات تفاهم إلى ٤ بعثات دائمة للتوقيع عليها، وقدمت مذكرات تفاهم إلى ٧ بعثات دائمة لاستعراضها/الموافقة عليها، وهناك ٢٤ مذكورة تفاهم في مرحلة متقدمة من التفاوض (تشمل وحدات القوات البحرية)، وهناك ٣ مذكرات تفاهم تنتظر التفاوض بشأنها.
- إثر الموافقة على ١٠٠ وظيفة إضافية تمول من أموال المساعدة المؤقتة العامة، تمكنت البعثة من التعجيل بتوظيف موظفين (وصل العدد إلى ٢٨ موظفاً بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦) تم تنسيبهم في وظائف ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ جنباً إلى جنب مع المرشحين الذين اختيروا لشغل الـ ٧٢ وظيفة إضافية. وفي المقر، جرى توظيف ٣٥ موظفاً إضافياً لتوفير قدرة إضافية في إدارة عمليات حفظ السلام دعماً لتوسيع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.
- استخدام المساعدة المؤقتة العامة في إنشاء قدرة تخطيط إضافية في المقر وفي الميدان.

الإجراءات المتخذة	العملية الإدارية
<p>أُرسلت نسخ من مشاريع طلبات التوريد بشأن فرقة العمل البحرية إلى البعثات الدائمة المعنية لإبداء التعليقات. ولم يستجب سوى مساهمين اثنين من المساهمين بقوات بحرية، وهما بلغاريا وهولندا. وفي الوقت الراهن، هناك ١١ طلب توريد قيد التفاوض.</p>	<p>الاتفاق على طلبات توريد مع البلدان المساهمة بقوات دون إعلان مناقصات وموافقة لجنة العقود بالمقر حيثما كان الدعم مطلوباً على الفور ومتى ارتئي أن التكاليف معقولة.</p>
<p>لم يطبق هذا الحكم.</p>	<p>الاتفاق على طلبات توريد مع بلدان غير مساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بغرض مد القوات المسلحة الوطنية بالدعم.</p>